المحاضره الاولي

مقدمة:

مقرر الاقتصاد الكلي يُعنى بموضوعات هى مثار اهتمام الجميع ودائما ما يتم تناولها في الصحف والتلفزيون وغيرها من الوسائط بل وحتى في المجالس وذلك باعتبارها موضوعات تهم الجميع كقضايا الناتج الاجمالي والدخل القومي والتضخم والعطالة و الدعم الحكومي .....الخ، ومن هنا نؤكد انه وبنهاية مقرر الاقتصاد الكلي ستزيد الحصيلة المعرفية بطيف واسع من القضايا الاقتصادية الهامة للدارسين والدارسات.

الاطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد الكلي

ما هو الاقتصاد الكلي؟

تعريف علم الاقتصاد:ECONOMICS

ولنبدأ بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين والذي عرّف الاقتصاد على أنه:

العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة.

المشكلة الاقتصادية THE ECONOMIC PROBLEM

يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة، تتمثل في:

- وجود كمية محدودة من الموارد الاقتصادية.
- تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها.

تُقسّم تسهيلا لدراستها إلى:

- النظرية الاقتصادية الجزئية (الاقتصاد الجزئي)

- النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)

الاقتصاد الجزئي (MICROECONOMICS).

يدرس الاقتصاد الجزئي النظرية الاقتصادية على مستوى وحدة اتخاذ القرار: أي على مستوى المستهلك أو المنشأة وكيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة أو خدمة فتحدّد سعرها وكميتها المنتجة وكيف تتفاعل في أسواق عناصر الإنتاج فتحدّد أسعار وكميات كل عنصر من عناصر الإنتاج.

الاقتصاد الكلي (MACROECONOMICS)

يدرس الاقتصاد الكلي النظرية الاقتصادية على المستوي الكلي التجميعي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي:

- **دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي للدولة والدخل القومي.**
- **يتناول مكونات الطلب الكلي(الإنفاق الكلي) في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي(الناتج الكلي) من السلع والخدمات، ومن ثم يبحث في كيفية تحديد الدخل التوازني.**
- **دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.**
- **تحليل ودراسة المشكلات الاقتصادية الكليّة المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.**

سيتم تناول المادة العلمية خلال المقرر باستخدام مجموعة من الاساليب تجمع بين:

- التناول النظري

- أسلوب الجداول والرسومات البيانية

- المعالجات الرياضية

وصف المقرر:

يرمي مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي إلى تعريف الطالب بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في إطار النظرية الاقتصادية الكلية والتي تُعنى بدراسة الاقتصاد على المستوى التجميعي . يعرض المقرر ضمن مفرداته طرق تقويم وقياس النشاط الاقتصادي الكلي ومقارنتها بحالة التوازن

مفردات المقرر

الموضوعات
تعريف بالمادة: -تعريف علم الاقتصاد. -الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى -التدفق الدائري للإنتاج والدخل. -دور القطاع الحكومي - حالة السلع والخدمات العامة. - حالة التأثيرات الخارجية. - حالة الاحتكار الطبيعي. -دور القطاع المالي. -شرط توازن الاقتصاد.
الحسابات القومية والنمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي. شرط توازن الاقتصاد الكلي. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي. الناتج القومي الإجمالي. النمو الاقتصادي استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاهية.

الموضوعات
العرض الكلي والطلب الكلي العوامل المحددة للعرض الكلي. العرض الكلي فى الاجل القصير والاجل الطويل الطلب الكلي. الاستهلاك- دالة الاستهلاك والعوامل المحددة لها. الاستثمار-العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار. العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار.
توازن الاقتصاد الكلي تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين. مضاعف الإنفاق. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات. الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية.

الموضوعات
البطالة والدورات الاقتصادية أنواع البطالة. تكاليف البطالة. مؤشرات سوق العمل قياس البطالة. الدورات الاقتصادية. مراحل الدورات الاقتصادية.
التضخم: تعريف التضخم. أسبابه وطرق قياسه. الآثار الاقتصادية للتضخم.
النقود والبنوك نشأة النقود. نشأة البنوك التجارية. البنوك وعرض النقود.

الموضوعات
البنك المركزي والسياسة النقدية وظائف البنك المركزي. أهداف السياسة النقدية. منحنى فيليبس. البنك المركزي وإدارة عرض النقود. أدوات السياسة النقدية.
السياسة المالية أدوات السياسة المالية. السياسات المالية النوعية. الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي. تقويم سياسة الموازنة المتوازنة
التجارة الدولية أنماط واتجاهات التجارة الدولية. مبررات قيام التجارة الدولية. وسائل ونظريات حماية التجارة. أسواق الصرف الأجنبي. ميزان المدفوعات.

أهداف المـقرر :

بنـهاية هذا المقرر يفترض ان يتمكن الدارس من:

١. **أن يلم بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي ويبين محدداته.**

٢. **أن يتعرف على طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي للدولة.**

٣. **أن يبين مفهوم ومحددات الناتج القومي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الاخرى.**

٤. **أن يوضح ما المقصود بالاستهلاك والادخار الكليين ويعدد العوامل المؤثرة فيهما.**

٥. **أن يوضح مفهوم الطلب على الاستثمار وأن يعدد محددات القرار الاستثماري.**

٦. **أن يوضح ما المقصود بالتوازن الاقتصادي الكلي ومفهوم المضاعف البسيط ويبين آلية عمله.**

٧. **أن يبين المقصود بالتضخم، أسبابه وأنواعه وآثاره وطرق قياسه.**

٨. **أن يشرح مفهوم البطالة وأنواعها وقياس المؤشرات الاساسية لسوق العمل وأن يتعرف على مفهوم وأنواع الدورات الاقتصادية.**

٩. **أن يبين دور النقود والبنوك في الاقتصاد مع بيان لدور البنك المركزي ودور السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد.**

9. أن يبين محددات التجارة الخارجية وأن يتعرف على مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات.

10. أن يتعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائص الدول النامية وأن يفرّق بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع بيان أهم محدداتهما.

11. أن يحلل بعض من ملامح واقع الاقتصاد السعودي من منظور اقتصادي كلي

الكتاب المقرر

❖ **مبادئ الاقتصاد الكلي، د.فريد بشير و د.عبد الوهاب الأمين، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، 2011م.**

❖ المراجع والمصادر الاخرى:

١. بول أ.ساموبلسون و ويليامد.نورد هاوس - الاقتصاد(كتاب مترجم)- الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2001.

المحاضره الثانيه

مفاهيم اساسية

التدفق الدائري للانفاق والدخل

من المهم معرفة وتفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية.

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة :

- **قطاع المستهلكين**
- **قطاع المنتجين**
- **القطاع الحكومي**
- **القطاع الخارجي**

لاجل التبسيط نستخدم نموذج الاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط

1. (القطاع العائلي)المستهلكين(Household Sector))

2.(قطاع منشآت الأعمال)المنتجين (Business Sector))

حيث يتم التبادل بينهما في سوقين

1/ سوق عوامل الإنتاج أو الموارد(. (Factor Market)

2/والخدمات السلع سوق(Goods and Services Market))

(مع افتراض عدم وجود مدخرات بواسطة القطاع العائلي)

يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات الموارد الإنتاجية)عوامل الإنتاج(التي يقدمها إلى قطاع المنتجين، وتقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات وبيعها إلى المستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد

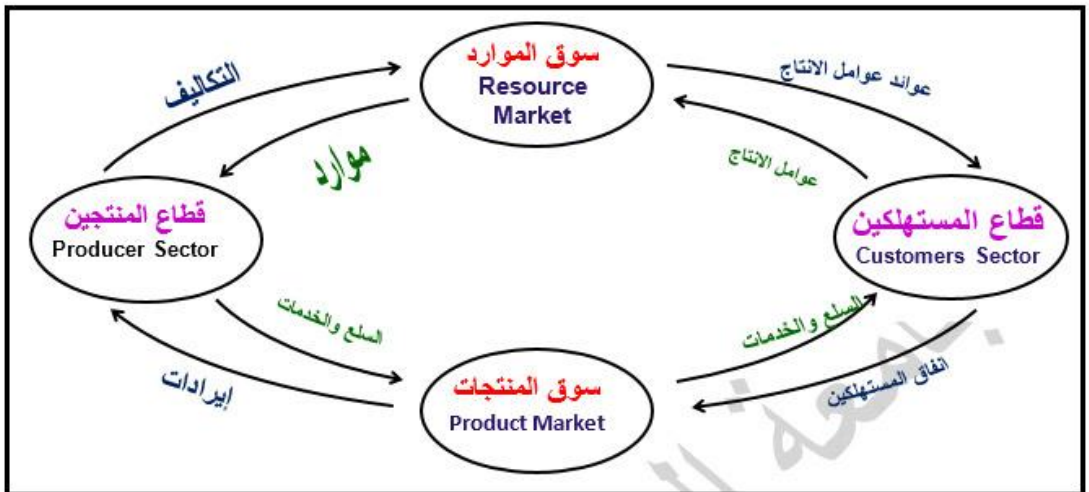

التدفق الدائري للانتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الانفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بايرادات قطاع المنتجين.

القومـي،

تحديد اسعار عوامل الانتاج واسعار السلع والخدمات

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق.

كذلك، تتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض، ويكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة.

حرية السوق والكفاءة الاقتصادية

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء (Classical Economists) أن آلية السوق الحر (Free Market) و ما اصطلح على تسميته "اليد الخفية" (Invisible Hand) تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة ومنتج يسعى لتعظيم ارباحه) وتضمن تتحقق الكفاءة في الإنتاج (Production Efficiency)

في حالة التدخل الحكومي الذي يحد من عمل آلية السوق)اليد الخفية(أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات يكون هناك تدني في الكفاءة وتراجع في رفاهية المجتمع. كما كان الحال في (دول الاتحاد السوفيتي الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا). ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب وضروري؟

التدخل الحكومي (GOVERNMENT INTERVENTION)

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد وبالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي، نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي:

حالة السلع والخدمات العامة (PUBLIC GOODS)

السلع العامة (Public Goods) هي تلك التي:

- تستهلك جماعياً.
- ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها.
- وتقدم دون مقابل.

هذه السلع والخدمات العامة مثل الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني (غير المشفر) والأمن والدفاع .....الخ. لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر ومنعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات والغذاء والثياب و .... الخ).

فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

حالة التأثيرات الخارجية EXTERNALITIES

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (غير مقصودة) قد تكون نافعة (External Benefits) ومثال لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة (External Costs) ومثال لها حالة مصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي.

في مثل هذه الحالات، إذا ترك الأمر لآلية السوق فإنها تفشل فى تحفيز صاحب الاثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار فى تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع. وكذلك يفشل السوق الحر في محاسبة صاحب االثر الضارمما يدفعه إلى التمادي في نشاطه بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع.

وهنا يأتي التدخل الحكومي حيث أنه لو ترك الأمر آلية السوق فإنه سيكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد ألن الموارد توجه بأكثر مما يجب في حالة التأثيرات الخارجية الضارة، ويقل تخصيصها في حالة الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية النافعة.

تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج أو عن طريق اللوائح والقوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة فتحد من مستويات إنتاجها بحيث الي تعدى التلوث البيئي المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع. كما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لتحفيز الأنشطة ذات المنافع الخارجية عن طريق تقديم الدعم للتوسع فيها.

حالة الاحتكار الطبيعي

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشاة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج وخفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة والخروج في النهاية من السوق.

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع. ويستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع.

دور الإنفاق الحكومي GOVERNMENT EXPENDITURE

يعتبر دور القطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات.

يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين:

١. **الإنفاق الجاري (Current Expenditure) ، ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.**

٢. **الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure)**

وهوالإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الإنمائية.

دور قطاع التجارة الخارجية: FOREIGN TRADE

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات صافي الصادرات (Net Exports) أو الميزان التجاري (Balance of Trade). إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري (Trade Surplus)، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري (Trade Deficit)

دور القطاع المالي

لقد افترضنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق، أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله وال يدخر، وكان ذلك للتبسيط فقط. فمن الناحية العملية، نجد أن المستهلكين والمنتجين ال يقومون بإنفاق جميع دخولهم، بل يدخرون جزءا منها.
ويعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي. تجد هذه الادخارات طريقها إلى البنوك وتمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد .فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية (Financial Markets)وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها.
الآن يمكننا إيجاز العالقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد واقعي والتي سبق الاشارة إليها سابقا والممثلة في :

- **قطاع المستهلكين**
- **قطاع المنتجين**
- **القطاع الحكومي**
- **القطاع الخارج**

في الرسم التالي:
وفي اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي والقطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال تتعقد الأمور قليلا ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة (الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)
ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي. ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من (الإنفاق الحكومي)G
و(صافي الصادرات)NX
إلى مكونات الطلب الكلي، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي/

$$Y = C + I + G + NX(X-M) :$$

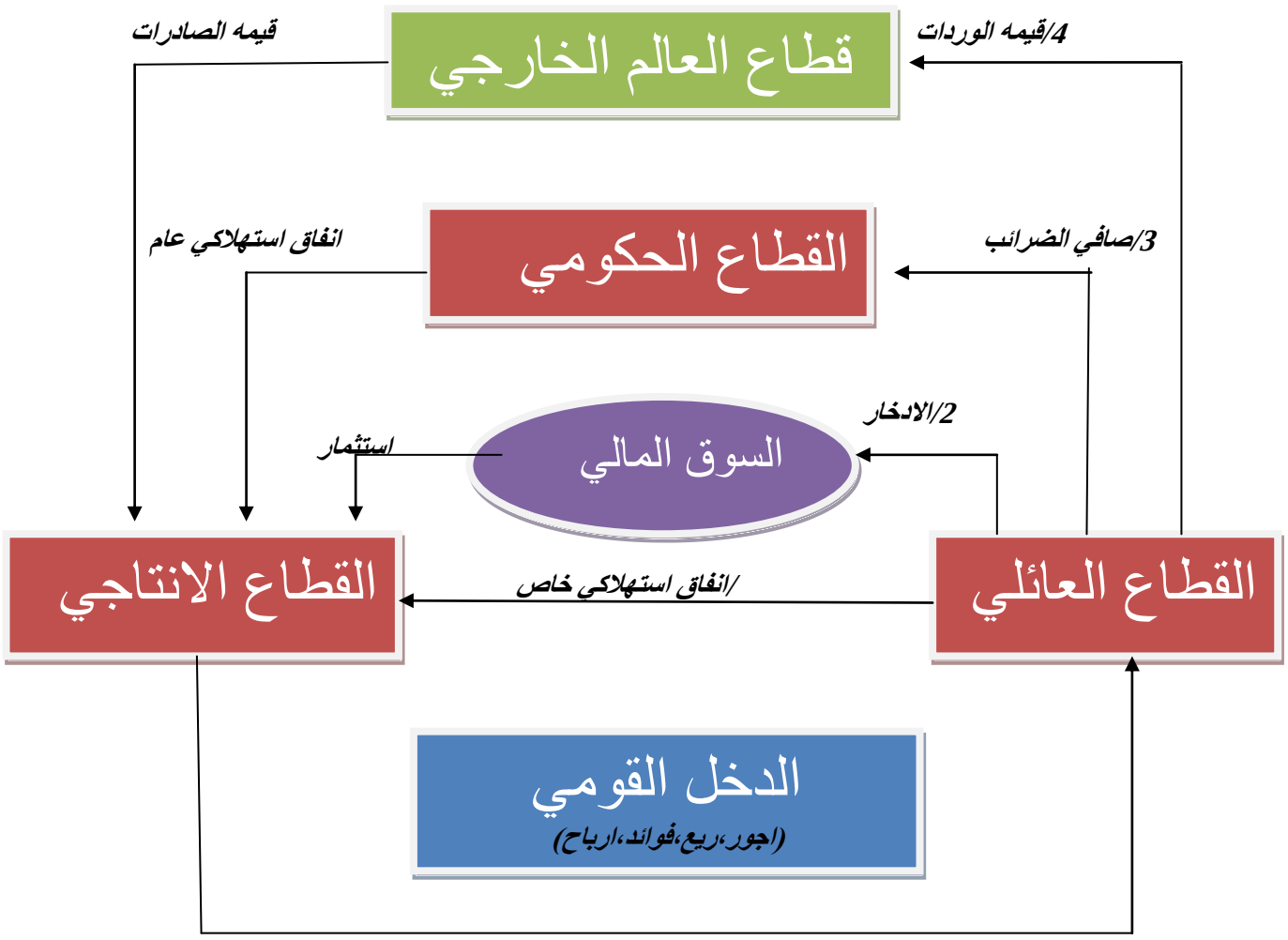
قطاع العالم الخارجي
قيمه الصادرات
4/قيمه الوردات
القطاع الحكومي
انفاق استهلاكي عام
3/صافي الضرائب
السوق المالي
2/الادخار
استثمار
القطاع الانتاجي
القطاع العائلي
/انفاق استهلاكي خاص
الدخل القومي
(اجور،ريع،فوائد،ارباح)